تعالى الامور وهو تحديده تعالى ازلا كل مخلوق بحده الذي يوجد به من حسن وقبح ونفع وضر
وما يحويه من زمان ومكان وما يترتب عليه من طاعة وعصيان وثواب وعقاب
وغفران وحوه قول بعضهم المراد من القدر ان الله تعالى علم مقادير الاشيا وازمانها
قبل ايجادها ثم اوجد ما سبق في علمه انه يوجد فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وارادته
هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية وعليه كان السلف من الصحابة وخيار
التابعين الى ان حدثت بدعة القدر في اواخر زمان الصحابة كما في صحيح مسلم
عن ابن عمر انه قال ليحيى بن يعمر الجهني حين سال عنه انه بري ممن يقول ذلك
وان الله لا يقبل ممن لم يؤمن بالقدر عملا وقد حكى المصنفون في المقالات عن طوايف
من القدرية انكارهم كون الباري عالما بشيء من اعمال العباد قبل وقوعها وانما يعلمها
بعد كونها وهم الذين قال فيهم الشافعي في القدرية ان سلموا العلم خصموا يعني يقال لهم ايجوز — اي انقطعوا في الخصومة
ان يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم فان منعوا وافقوا قول اهل السنة وان اجازوا
لزمهم نسبة الجهل اليه تعالى وتشنيع له تتمة قريبا و واجب علينا شرعا ايضا ايماننا
بالقضا اي بقضا الله تعالى وهو لغة الحكم وعرفا ما يعبر به عن الفعل مع زيادة احكام
لا يقال لو كان الكفر بقضا الله تعالى لوجب الرضى به لان الرضى بالقضا واجب
واللازم باطل لان الرضى بالكفر كفر لانا نقول الكفر مقضي لا قضا والرضى انما يجب
بالقضا دون المقضي وايضا هو ان للكفر نسبة الى الله تعالى باعتبار فاعليته
له وايجاده اياه ونسبة اخرى الى العبد باعتبار محليته له واتصافه به وانكاره باعتبار
النسبة الثانية دون الاولى والرضى به انما هو باعتبار النسبة الاولى دون الثانية
والفرق بينهما ظاهر لا نقول يلزم من وجوب الرضى بشيء باعتبار صدوره عن فاعله
وجوب الرضى به باعتبار وقوعه صفة لشيء اخر اذ لو صح ذلك لوجب الرضى
بموت الانبيا وانه باطل بالاجماع كما حققه السيد في شرح المواقف والمقصود بيان
وجوب اعتقاد عموم ارادة الله تعالى وقدرته وعلمه لما مر من ان الكل من الله
تعالى وهو يستدعي العلم والقدرة والارادة لعدم الاكراه والاجبار فان قيل اذا كانت
الامور مقدرة ازلا كانت واجبة الوقوع فيكون الكافر مجبورا في كفره والفاسق في
فسقه فلا يصح تكليفهما بالايمان والطاعة قلت ان الله تعالى اراد منهما الكفر والفسق
باختيارهما فلا جبر كما انه تعالى علم منهما الكفر والفسق بالاختيار ولم يلزم تكليف المحال
وتقدم انكار المعتزلة ارادة الله تعالى للشرور والقبائح كما تقدم ايضاح فساد مذهبهم
وبيان الرد عليهم سيما في الاول ما تقدم من تفسير القدر والقضا عامر
للسعد كما بحثهم وهو مذهب الماتريدية فان السيد قال في شرح المواقف ان قضا
الله تعالى عند الاشاعرة هو ارادته الازلية المتعلقة بالاشيا على ما هي عليه فيما لا يزال
وان القدر عندهم ايجاده تعالى الاشيا على قدر مخصوص وتقدير معين
في ذواتها

في ذواتها واحوالها فان قلت هلا حملت المتن على كلام الاشاعرة قلت لم احمله
عليه لقول بعض المحققين انما اعتبر الفعل في معنى القضا لانه معتبر في وضعه
اللغوي قال في الصحاح القضا الصنع والتقدير كما قال تعالى فقضاهن سبع سموات
في يومين ومنه القضا والقدر ومن قال انه عبارة عن الارادة الازلية المتعلقة
بالاشيا على ما هي عليه فيما لا يزال فعليه البيان ولم يعتبر في مفهوم القدر لغة
الايجاد حتى يجعل انه عبارة عن ايجاد الاشيا والنقل خلاف الاصل ولا دليل عليه
انتهى ولقول ولي الله تعالى المناوي اعلم ان مذهب اهل الحق اثبات القدر
ومعناه ان الله تعالى قدر الاشيا في القدم وعلم سبحانه انها ستقع في اوقات معلومة
عنده سبحانه وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه
وانكرت القدرية هذا وزعمت انه سبحانه لم يقدرها ولم يتقدم علمه بها وانها مستانفة
العلم اي انما يعلمها سبحانه بعد وقوعها وكذبوا على الله جل عن اقوالهم الباطلة ولان
الحمل عليه يوجب تكرارا في القضا مع ما سبق من وجوب الايمان بارادة الله تعالى
لانا نقول التكرار لازم حتى على ما حملته عليه لانه من عموم تعلق كل من القدرة والارادة
لانا نقول لكن لم يصرح بوجوب اعتقاده ولو سلمنا فحكم الاعادة بيان
انها من امهات المسائل التي جرى فيها النزاع واختلفت فيها الاراء والمذاهب
قال في شرح المواقف والقضا عند الفلاسفة عبارة عن علم الواجب بما ينبغي ان يكون
عليه الوجود حتى يكون على احسن النظام واكمل الانتظام وهو المسمى عندهم بالعناية
التي هي مبدا الفيضان الموجودات من حيث جملتها على احسن الوجوه واكملها
والقدر عندهم عبارة عن خروجها الى الوجود العيني باسبابها على الوجه الذي تقرر
في القضا والمعتزلة ينكرون القضا والقدر في الافعال الاختيارية الصادرة من العباد
ويثبتون علمه تعالى بهذه الافعال ولا يسندون وجودها الى ذلك العلم بل الى اختيار
العباد وقدرتهم انتهى فان قلت لا شك في مناقضة كلام شرح المواقف حيث صرح
باثبات القدرية علمه تعالى بالامور قبل كونها لكلام المناوي حيث صرح بنفيهم
سبق علمه تعالى قبل كونها في الحق قلت كلاهما حق ولا مناقضة فان المناوي قال
بعد ما مر نقله عنه بل صاحب المقالات من المطالب وقد انقرضت القدرية
القايلون بهذا القول الشنيع الباطل ولم يبق احد من اهل القبلة عليه وصارت القدرية
في الازمان المتاخرة تعتقد اثبات القدر ولكن تقول الخير من الله والشر من غيره
تعالى عن قولهم انتهى وسبقه بنقل هذا عن المطالب القرطبي وزاد والقدرية اليوم
مطبقون على ان الله تعالى عالم بافعال العباد قبل وقوعها وانما خالفوا السلف في
زعمهم ان افعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال وهو مع كونه
مذهبا باطلا اخف من المذهب الاول والمتاخرون منهم انكروا تعلق الارادة الازلية

Copyright © King Saud University